

القضاء على القوانين التمييزية. إغلاق الفجوات بين الجنسين.

خلفية

في جميع أنحاء العالم، لا تزال الحقوق الأساسية للمرأة تنتهك حيث النساء تواجهن التمييز في الحصول على التعليم والعمل والحماية الاجتماعية، والميراث، والامكانيات الاقتصادية والموارد الإنتاجية والمشاركة في صنع القرار والمجتمع ككل. ويعرف التمييز بين الجنسين بأنه "... أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف أو التمتع به أو ممارسته من قبل النساء، بغض النظر عن حالتها الزوجية، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو المدني أو أي مجال آخر".

على النطاق العالمي، التمييز هو أكثر وضوحا في القوانين، بما في ذلك قوانين العقوبات والأحكام المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والزواج، والأحوال الشخصية والاقتصاد. ووفقا للبنك الدولي، من دون الدول الـ 173 المدروسة، 155 دولة في عام 2015 (ما يقرب من 90%) لديها على الأقل قانون واحد عائق يقيد قانونيا المرأة اقتصاديا. تؤكد منظمة المساواة الآن أن أكثر من 50 دولة لديها قوانين تميز ضد المرأة في الجنسية والمواطنة. اليوم، امرأة من كل ثلاث نساء تتعرض للعنف الجسدي أو الجنسي و 133 مليون فتاة وامرأة تعرضت الى تشويه الأعضاء التناسلية في 29 بلدا. وصول الضحية إلى العدالة لا يزال يشكل تحديا في العديد من البلدان، وكذلك إزالة الحواجز في التحقيق والمقاضاة في جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

وعلى الرغم من العديد من التصديقات على الصكوك الدولية لمنع التمييز ضد المرأة، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان 1967 للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية لاحقة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) فإن التمييز ضد المرأة في القانون يسود في كثير من البلدان. في مختلف المناطق، القوانين لحماية حقوق النساء والفتيات إما تفتقر تماما من الأطر التشريعية أو تميز ضد النساء بصفة مباشرة أو غير مباشرة و حتى عند وجود قوانين تراعي الفوارق بين



الجنسين، غالبا ما هناك سوء في التنفيذ.

وقد وجدت العديد من الدراسات، بما في ذلك مراجعات بيجين + 20 ، أن هناك ثغرات واضحة بين القوانين وتنفيذها على أرض الواقع. التناقضات بين التشريع و الإنفاذ واضحة حيث توجد بنود محايدة بين الجنسين في القوانين المدنية والدساتير قد تمنح جميع المواطنين حقوق متساوية ولكنها تتضمن قوانين عرفية وممارسات تمييزية. قاعدة بيانات الدستورية الموضوعة مؤخرا من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تكشف أن من 195 دستور، 192 لديهم أحكام على المساواة وعدم التمييز، ولكن الانتقال إلى الأحكام المحددة بشأن المشاركة في الحياة العامة، والتمييز الإيجابي، أو الحصص، فإنه يدل على انفصال واضح بين قانوني المساواة وتكافؤ الموضوعية. غالبا ما يكون سوء التنفيذ نتيجة عدم التمويل الكافي وسوء الخدمات العامة بالإضافة الى انعكاس الحواجز الهيكلية والثقافية التي تحرم وصول المرأة إلى المناصب السياسية، والعدالة، والموارد وفرص التمكين.

الأطر والآليات التي تنهض بالمساواة بين الجنسين هي ضرورية لضمان أن الالتزامات يجرى تنفيذها ورصدها على نحو كاف. من المهم أن أي تشريع جديد يتم وضعه يتضمن تحليلا جنسانيا ويتم تنفيذه من منظور النوع الاجتماعي لضمان حماية واحترام الحقوق الإنسانية للمرأة. المبادرات العامة التي تطلب بتمثيل أقوى للنساء في التأثير على السياسات وإحداث التغيير للقضاء على التفاوتات بين الجنسين بين الرموز القانونية والتصدي للممارسات التمييزية حاسمة. إلغاء القوانين التمييزية التي تعيق مشاركة المرأة هو خطوة حاسمة نحو تشريع القوانين وتوفير التدابير الخاصة التي تعزز المساواة في التمثيل.

التدابير المؤقتة لزيادة أعداد النساء في السياسة يمكن أن تحد بشكل فعال الأعراف الاجتماعية التمييزية والقوالب النمطية على الدور القيادي للمرأة. دعم عمل البرلمانيات هو المفتاح لتعزيز نفوذها في التشريع والرقابة. مساعدة وصول الجمعيات المعنية بحقوق المرأة الى عمليات صنع القرار هو أيضا حاسما في ضمان المساءلة العامة حول قضايا المساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، فإن للبرلمانات وأعضائها، رجالا ونساء، دورا حاسما لدمج الممارسات والاستراتيجيات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في جميع مجالات العمل، و للتحقق من أن كل تشريع لا يميز سلبيا ضد النساء أو الرجال، والفتيات أو الفتيان. يمكن للبرلمانات التأكيد من أن الإصلاحات والقوانين تراعي الفوارق بين الجنسين وتمول و تنفذ بشكل صحيح لاحداث فرقا.

إدخال وتعديل وإلغاء القوانين التمييزية بين الجنسين يتطلب إجراءات جماعية قوية وتحالفات وإرادة سياسية وتمويل كافي. تحقيق المساواة بين الجنسين هي واحدة من 17 الأهداف العالمية التي تشكل جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، مع هدف (5) والأهداف ذات الصلة والمؤشرات التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ويستند هذا

الإطار على أساس أن القضاء على الفجوات بين الجنسين في القوانين والممارسات يمكن تسريع التنمية، وبالتالي توفير فرص جديدة للدول والنشطاء والمجتمع الدولي إلى وضع حد للتمييز ضد النساء والفتيات مرة واحدة وإلى الأبد.

هدف المناقشة الإلكترونية

تسعى المناقشة الإلكترونية لجمع الأمثلة وأفضل الممارسات والتوصيات من واضعي السياسات والخبراء والممارسين والنشطاء العاملين في مجال الإصلاح، التشريع والتنفيذ وتطبيق القوانين من منظور النوع الاجتماعي. ماذا فعلتم لتعديل أو إلغاء أي أحكام قانونية تمييزية؟ ما هي الخطوات التي تابعتها لإدخال تشريعات جديدة لحماية النساء والفتيات التي حيث لا يوجد قانون؟ ما هي الآليات والأدوات اللازمة لنجاح تنفيذ التشريعات القائمة؟ كما يتم تشجيع المشاركين لتسليط الضوء على الثغرات الوطنية في الأطر التشريعية، وتسليط الضوء على الجهود المبذولة لمواءمة القوانين الوطنية مع الأطر والالتزامات الدولية (مثل اتفاقية سيداو، منهج عمل بيجين).

ستبقى المناقشة الإلكترونية مفتوحة على مدى 4 أسابيع من 16 مايو - 12 يونيو 2016.

الأسئلة

سد الثغرات: تشريع و تطبيق

1. يرجى ذكر أمثلة ملموسة من الإصلاحات من بلدكم (مثل أنواع القانون، والجهات الفاعلة المعنية، وصفة للنجاح)؟ ما هي الكيانات الموجودة لتتبع أثر هذه الإصلاحات؟
2. يرجى تحديد التحديات الرئيسية لتعديل و إلغاء الأحكام التمييزية في القوانين السارية في بلدكم و / أو إدخال تشريعات جديدة تحمي النساء والفتيات حيث لا يوجد قانون و / أو تنفيذ التشريعات القائمة للمساواة بين الجنسين. إذا كان ذلك ممكنا، يرجى توضيح الخطوات والجهات الفاعلة المعنية في إجراء هذه التغييرات.

التدابير والآليات والمؤسسات

1. هل اعتمد بلدكم تدابير مؤقتة لزيادة تمثيل المرأة في السياسة؟ ما هي الآليات أو هياكل الموجودة في البرلمان لتحقيق المساواة بين الجنسين (لجنة، تجمع الخ...)?
2. هل أنت على علم من وجود جهود تحليل من منظور النوع الاجتماعي اتخذت في الهيئات الحكومية أو البرلمانية في بلدكم؟ يمكنكم ذكر تفضيل حول الطريقة التي يتم بها تنفيذ هذا التحليل؟ هل يمكنكم تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في هذا الصدد؟

العمل الجماعي

1. هل يمكنكم إعطاء أمثلة ناجحة للتنسيق المتضافر بين صناع القرار ومنظمات المجتمع المدني وشبكات حقوق المرأة التي خلفت تغييرات كبيرة في الأطر التشريعية في بلدكم؟ ما هي العوامل التي ساهمت في النجاح؟
2. يرجى تقديم أمثلة من المبادرات التي بنت قدرات المؤسسات على رسم الخرائط والتحقيق فيها والضغط من أجل تعديل القوانين وإذا توفرت الآثار الإيجابية الملموسة على النهوض بالمساواة بين الجنسين في بلدكم.